الأمم المتحدة

A/HRC/51/6

الجمعية العامة

Distr.: General
9 September 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان*

موجز

هذا التقرير هو الأول الذي يقدمه المقرر الخاص المعين حديثاً والمعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. ويتضمن عرضاً لما شهدته البلاد من تطورات منذ 15 آب/أغسطس 2021، عندما استولت حركة طالبان على السلطة، بما في ذلك التمييز والعنف ضد المرأة، والانتهاكات المتعلقة بالنزاع والقيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإقامة العدل. ويتضمن التقرير أيضاً مقدمة عن رؤية المقرر الخاص وأولوياته المحددة لولايته.

* قُدم هذا التقرير بعد موعده النهائي حتى يتضمن أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/48، ويعرض تطورات حقوق الإنسان في أفغانستان منذ سقوط جمهورية أفغانستان الإسلامية في 15 آب/أغسطس 2021 وحتى تموز/يوليه 2022.

2- وقد تولى المقرر الخاص مهامه في 1 أيار/مايو 2022 وقام ببعثته الأولى إلى أفغانستان في الفترة من 15 إلى 26 أيار/مايو 2022. ويعرب عن تقديره لسلطات الأمر الواقع لتعاونها خلال الزيارة، بما في ذلك لقاؤه على مستوى رفيع، وإتاحة الوصول إلى الأراضي وأماكن الاحتجاز والتعليم والمرافق الطبية. ويشعر المقرر الخاص بالتشجيع لما أبدته سلطات الأمر الواقع من استعداد لتبادل الآراء ويتطلع إلى استمرار الحوار. كما التقى المقرر الخاص خلال بعثته بممثلين عن المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، وممثلون عن طوائف الأقليات، وعن الأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، ويعرب عن امتنانه لهم جميعاً.

3- وعمل المقرر الخاص مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات ومع مجموعة واسعة من الدول، وعقد أكثر من 100 اجتماع مع أكثر من 000 1 من أصحاب المصلحة. وشارك في أحداث عبر الإنترنت وأحداث حضورية، منها التحدث باسم اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة في المناقشة العاجلة بشأن حالة النساء والفتيات في أفغانستان التي عقدت في الدورة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان. كما التقى بممثلي حكومة قطر في الدوحة وممثلي الشتات الأفغاني في اسطنبول بتركيا.

4- ويتضمن هذا التقرير المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص والتي جُمعت خلال بعثاته. وتتمتع المعلومات المستخدمة في التقرير بالمصداقية وجرى التحقق منها باستخدام مصادر متعددة حيثما أمكن. ويتألف التقرير من تقييم أولي للحالة؛ وستُعطى قضايا حقوق الإنسان المحددة اهتماماً أكثر تفصيلاً في التقارير المقبلة. ويدرج المقرر الخاص منظوراً جنسانياً ونهجاً يركز على الناجين في التقرير كله، على أنه يحجب عند الضرورة مصادر المعلومات حول الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان.

ثانياً- الرؤية والأولويات المحددة للولاية

5- يغتنم المقرر الخاص الفرصة التي يتيحها هذا التقرير الأولي للتعبير عن آرائه حول إمكانات تنفيذ الولاية.

6- وتتمثل مسؤولية المقرر الخاص الأولى في الإبلاغ عن تطورات حالة حقوق الإنسان وتقديم التوصيات لتحسينها، مما يشكل الهدف الرئيسي لهذا التقرير. وسيواصل الإبلاغ بصورة منتظمة عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، بما في ذلك من خلال البيانات والملاحظات العامة. ويتوخى المقرر الخاص الاضطلاع ببحوث بشأن قضايا مواضيعية، بالعمل الوثيق مع مراكز الفكر والمؤسسات البحثية والأكاديمية الرائدة، وتقديم أوراق غرفة الاجتماعات في مجلس حقوق الإنسان، والعمل مع آليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة لضمان الاستمرار في إبراز الحالة في أفغانستان ضمن جداول الأعمال السياسية وتلك الخاصة بحقوق الإنسان.

7- ويلاحظ المقرر الخاص أن الولاية تشمل مسؤولية التماس المعلومات حول حالة حقوق الإنسان في أفغانستان وتلقيها وفحصها والعمل على أساسها، وأنه سيتعين توفير الدراية، لا سيما لتقصي الحقائق وغير ذلك من المجالات، بما في ذلك الأدلة الجنائية، ويرى أن ولايته تشمل عنصر مساءلة هام، ويخطط للمضي قدماً في هذا الاتجاه. كما يلاحظ أن ولايته تتضمن تقديم المساعدة في الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان الناشئة عن المعاهدات الدولية التي صدقت عليها أفغانستان. ويشمل ذلك التزامات الدول بالتحقيق

في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم. ويمكن لدمج نهج يركز على الناجين في جميع أعمال الولاية أن يشمل إعطاء الأولوية للحق في الانتصاف الفعال، على النحو المنصوص عليه في المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويرد سياق إضافي في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/48، الذي كرر فيه المجلس التأكيد على الضرورة الملحة للشروع في استعراض أو تحقيق فوري ومستقل ونزيه لجميع الانتهاكات والخروقات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من أجل وضع حد للإفلات من العقاب، وضمان المساءلة وتقديم الجناة إلى العدالة.

8- ويقترح المقرر الخاص العمل مع سلطات الأمر الواقع وأصحاب المصلحة الأفغان الآخرين من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ولدعمهم في تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، وفي سياق أهداف التنمية المستدامة.

9- ويخطط المقرر الخاص لمواصلة الاضطلاع بأنشطة الدعوة لحقوق الإنسان لدى سلطات الأمر الواقع، مع التركيز على التزامات هذه السلطات بموجب القانون الدولي وعلى الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تعود على المجتمع بأسره من خلال تحقيق غايات حقوق الإنسان والتنمية. وسيواصل طرح المسؤوليات الناشئة عن المعاهدات الدولية التي صدقت عليها أفغانستان، وسيعرض في الوقت نفسه المساعدة على تنفيذ التوصيات.

10- ويخطط المقرر الخاص للعمل مع آليات الأمم المتحدة الأخرى وتكميلها، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكيانات الأمم المتحدة الموجودة في أفغانستان. وسيواصل العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني، سواء في أفغانستان أو خارجها، تسليماً بالدور المحوري للمجتمع المدني في الاستقرار والتنمية على المدى الطويل. ويدعم المقرر الخاص على وجه الخصوص الدور الحاسم للمدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة النساء بينهم، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسيواصل معاينة مزاعم انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان والتصرف بشأنها، بما في ذلك جمع المعلومات وحفظها بهدف محاسبة الجناة.

11- وسيستخدم المقرر الخاص إجراء البلاغات لعرض الشكاوى الفردية والمشاكل المثيرة للقلق على سلطات الأمر الواقع. وقد بدأ مكتبه في ترجمة تقاريره وبياناته وغيرها من الرسائل إلى اللغات المحلية، ويأمل أن تنظر الدول بإيجابية في طلبات الحصول على الموارد لمواصلة هذه الممارسة.

ثالثاً- الخلفية

12- في 15 آب/أغسطس 2021، سيطرت حركة طالبان على كابُل، بعد أن استولت بسرعة على كثير من عواصم المقاطعات. وخلال عملية إخلاء دولية، سادت الفوضى في مطار كابُل الدولي، الذي تعرض لهجوم في 26 آب/أغسطس أسفر عن مقتل 183 شخصاً. وفي 29 آب/أغسطس، قُتلت عائلة مكونة من 10 أشخاص، بينهم سبعة أطفال، في غارة جوية شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في كابُل[1]. وبحلول 30 آب/أغسطس 2021، كانت القوات الدولية قد انسحبت. وفي 6 أيلول/سبتمبر 2021، استولت حركة طالبان على مقاطعة بنجشير، التي كانت لفترة طويلة موقعاً للمقاومة ضد الحركة، وأعلنت السيطرة الإقليمية الكاملة على جميع أراضي أفغانستان.

(1) Sandi Sidhu and others, “Ten family members, including children, dead after US strike in Kabul”, CNN, 31 August 2022.

13- وأعلنت حركة طالبان إمارة أفغانستان الإسلامية، وهي التسمية التي كانت قد استخدمتها عند سيطرتها على البلاد بين عامي 1996 و2001. ويقود إمارة طالبان أمير، يُعرف أيضاً باسم المرشد الأعلى، ويتمتع بسلطة مطلقة في جميع الأمور: الدينية والسياسية والعسكرية.

14- وفي 7 أيلول/سبتمبر 2021، أعلنت حركة طالبان تشكيل حكومة مؤقتة تتألف بالكامل من الذكور ويغلب عليها البشتون، كما أعلنت ملء مناصب رئيسية أخرى على المستويين الوطني والإقليمي. وينتمي الأشخاص المعينون إلى حركة طالبان، وكثير منهم مدرجون في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وعلى قوائم الجزاءات لدى فرادى الدول. ولا تعترف الأمم المتحدة بإدارة الحركة للبلاد، ولذا يشار إليها في هذا التقرير باسم سلطات الأمر الواقع.

15- وفي حين أن حركة طالبان ادعت مراراً أن إدارتها شاملة للجميع، فإنها تفتقر إلى التنوع الجنساني والعرقي والديني والسياسي والجغرافي. وقد كانت الجمعية الكبرى التي تضم 500 4 من العلماء ورجال الدين والتي انعقدت في كابُل في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2022 بمثابة فرصة ضائعة أخرى لتأسيس عملية سياسية شاملة. فقد افتقرت الجمعية المكونة من الذكور وحدهم إلى التنوع ولم تحقق أكثر من إعادة تأكيد الدعم لسلطات الأمر الواقع.

16- وفي آذار/مارس 2022، وافق مجلس وزراء الأمر الواقع على إنشاء لجنة الإعادة إلى الوطن والتواصل، بهدف إقناع كبار الشخصيات بالعودة إلى أفغانستان[2]. وفي حين أن هذا المخطط يَعِد بأن يكون خطوة نحو المصالحة، فإن العوامل التي تناقَش أدناه، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القضاء والقعود عن تنفيذ عفو أُعلِن عنه في 17 آب/أغسطس، تشير إلى أنه لن يسفر عن نتائج كافية في غياب إدارة شاملة وتمثيلية.

17- وقد علقت سلطات الأمر الواقع العمل بالدستور وحلّت الآليات والمؤسسات الرقابية المستقلة، بما في ذلك اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وكلا مجلسي البرلمان واللجنة الانتخابية ووزارات شؤون المرأة والشؤون البرلمانية والسلام.

18- وتعاني أفغانستان من أزمة اقتصادية معقدة، وقد أدت الكوارث الطبيعية إلى تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية التي كانت قد بدأت قبل استيلاء حركة طالبان على السلطة. فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 34 في المائة بين نهاية عام 2020 ونهاية عام 2021[3]. وكانت أفغانستان، على مدى عقدين من الزمن، تتلقى دعماً دولياً ضخماً، مما أدى إلى تحقيق مكاسب في التنمية البشرية جعلتها ترتقي من بين أسوأ بلدان العالم إلى ما يقارب مستوى بلد يُعتبر متوسطاً بما لديه من دخل. على أن الاقتصاد الأفغاني كاد أن ينهار مع توقف الدعم الدولي عقب استيلاء حركة طالبان على السلطة. وقد تفاقم هذا الوضع مع عزل البنك المركزي الأفغاني الذي تسيطر عليه حركة طالبان الآن عن النظام المصرفي الدولي، بما في ذلك تعطيل الوصول إلى احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية.

(2) Najibullah Lalzoy, “Taliban establishes Commission to invite Afghan figures in exile”, Khaama Press, 16 March 2022.

(3) البنك الدولي، "نحو الاستقرار الاقتصادي والانتعاش"، تحديث عن التنمية في أفغانستان (نيسان/أبريل 2022).

رابعاً- تطبيق الإطار القانوني الدولي

19- تمارس سلطات الأمر الواقع سيطرة فعلية على البلد، وهي مسؤولة بالتالي عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والمعاهدات الإنسانية التي تعتبر أفغانستان طرفاً فيها، بصرف النظر عما إذا كان هناك اعتراف بتغيير الحكومة رسمياً.

20- وقد أقرت سلطات الأمر الواقع، في اجتماعات مع المقرر الخاص، بأن الغالبية العظمى من المعايير الدولية لحقوق الإنسان تتوافق، من وجهة نظرها، مع فهمها للشريعة، وبأنها ملتزمة بتعهدات البلد الدولية. وحث المقرر الخاص هذه السلطات على التنفيذ الكامل لمعايير حقوق الإنسان التي قبلتها أفغانستان بحرية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

خامساً- ملاحظات على حالة حقوق الإنسان

ألف- حالة حقوق الإنسان للمرأة والفتاة

21- يعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء التراجع المذهل في تمتع النساء والفتيات بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ استيلاء حركة طالبان على السلطة. إذ لم يشهد أي بلد آخر اختفاء النساء والفتيات بهذه السرعة من جميع مجالات الحياة العامة، كما لم تتعرض المرأة في أي بلد آخر لحرمانها بهذا الشكل في كل جانب من جوانب حياتها. وعلى الرغم من ذلك، تظل النساء والفتيات في طليعة الجهود المبذولة للحفاظ على حقوقهن والاستمرار في المطالبة بالمساءلة. وقد قالت امرأة التقى بها المقرر الخاص في كابُل إن "النساء الأفغانيات يعرفن ما يعنيه أن يكون الإنسان صامداً قوياً، لقد تحملنا الألم والمعاناة لسنوات طويلة أثناء النزاع، ودفنّا أبناءنا وبناتنا، لكن ما نشعر به اليوم من ألم وخوف علينا نحن وعلى مستقبل بناتنا بينما نشعر بأن المجتمع الدولي قد نسينا، إنما هو ألم أسوأ بكثير".

22- ويلاحظ المقرر الخاص أن المرأة في أفغانستان تعرضت لتمييز شديد طوال التاريخ. ومع ذلك، في العقدين الماضيين، اتخذت أفغانستان خطوات مهمة نحو إعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات. وتشمل تلك الخطوات تكريس حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في دستور عام 2004 والقوانين الأخرى، بما في ذلك قانون القضاء على العنف ضد المرأة، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإنشاء وزارة شؤون المرأة، واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والخدمات المتخصصة بدعم الضحايا، وآليات المساءلة عن العنف الجنساني. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في تعليم النساء والفتيات وفي صحتهن ومشاركتهن في الشؤون العامة. ويشعر المقرر الخاص بقلق بالغ إزاء المحو الفعلي للنساء من جميع مجالات الحياة العامة. فقد كانت النساء قبل استيلاء حركة طالبان على السلطة يشغلن مقاعد برلمانية ومناصب وزارية ودبلوماسية ووظائف عليا، بما في ذلك قاضيات ورئيسات لجان مستقلة. ولم يبق أي شيء من هذه المناصب.

23- وتؤكد سلطات الأمر الواقع أن حقوق المرأة محمية بموجب الشريعة؛ غير أن التدابير المتخذة حتى الآن تثير القلق بشأن ما يعنيه ذلك بالنسبة للنساء والفتيات على صعيد الممارسة العملية. فتعليق دستور عام 2004 وإعادة النظر في جميع القوانين يدفعان إلى التشكيك في الوضع القانوني للمرأة. كما أن

حل المحاكم المتخصصة المعنية بالمرأة وعدم رغبة سلطات الأمر الواقع في السماح للقاضيات بالعمل يؤثران سلباً على وصول المرأة إلى العدالة.

24 - ويشعر المقرر الخاص بقلق بالغ إزاء تطور قواعد عديدة تمس حقوق النساء والفتيات. ومن الأمثلة على ذلك تعليق التعليم الثانوي للفتيات، وفرض ارتداء الحجاب الإلزامي، والنص على وجوب بقاء المرأة في المنزل إلا في حال الضرورة، ومنع النساء من ممارسة أنواع معينة من السفر دون رفقة أحد أفراد الأسرة الذكور (المُحرَم)، وإلغاء تراخيص المحاميات، ومطالبة المرأة بعدم ارتداء الملابس الملونة. ومما يثير القلق بشكل خاص المرسوم الذي يقضي بمعاقبة أفراد الأسرة الذكور على سلوك المرأة، مما يؤدي فعليا إلى محو أهلية المرأة، ويتسبب في زيادة العنف الأسري: "لقد أثرت حركة طالبان حتى على رجالنا العاديين المتعلمين، وغيرت آرائهم وسلوكهم"، وفق ما سمعه المقرر الخاص. وباستثناء مرسوم واحد صدر في 28 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بخصوص حظر الزواج القسري، وإعلان حق الأرامل في الميراث وفي المهر عند الزواج مجدداً، والتأكيد على أن محاكم الأمر الواقع ستنظر في الطلبات المتعلقة بالنساء)، فإن هذه التعليمات تنتهك حقوق النساء والفتيات. وتؤثر القيود المتزايدة على حرية حركة المرأة تأثيراً كبيراً على قدرتها على الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، وكسب لقمة العيش، وطلب الحماية، والهروب من حالات العنف. كما أنها تخلف، وبشكل تراكمي، أثراً عميقاً على الصحة العقلية للنساء والفتيات، مما يخلق لديهن إحساساً باليأس.

25- وعلى الرغم من هذه الإجراءات التمييزية، تواصل النساء الأفغانيات الاحتجاج والمقاومة غير العنيفة، حتى في مواجهة التهديدات والاحتجاز والعنف؛ وهنّ بحاجة إلى الدعم. وقالت امرأة التقى بها المقرر الخاص في كابُل إننا "سنبقي رأسنا مرفوعاً، فنحن لا نستحق أن نسجن في بيوتنا دون عمل أو تعليم؛ بل إننا سنحافظ على سلامتنا". سنستمر في رفع صوتنا عالياً إلى أن يُسمع. وسنواصل النضال من أجل حقوقنا وكرامتنا".

1- التعليم

26- بين عامي 1996 و2001، عندما كانت حركة طالبان في السلطة، أُغلقت أبواب المدارس في وجه الفتيات. وعلى الرغم من تعهد الحركة بالسماح لجميع الفتيات الأفغانيات بالعودة إلى المدرسة بعد 21 آذار/مارس 2022، فقد أعلنت بعد يومين من ذلك التاريخ أن مدارس البنات الثانوية ستظل مغلقة إلى أن تتبع السياسات والزي الرسمي مبادئ الشريعة الإسلامية والثقافة الأفغانية. ويلاحظ المقرر الخاص بقلق بالغ أن هذا يعني فرض حظر على التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية. وقد أُغلقت مدارس البنات الثانوية في 24 من أصل 34 مقاطعة، مما منع حوالي 850 ألف فتاة من الالتحاق بالمدارس.

27- ولا يزال التعليم العالي مفتوحاً أمام المرأة؛ على أن هناك تقارير تفيد بأنه لا يُسمح للنساء بالذهاب إلى الفصول التي يدرّسها الرجال أو يحضرونها، مما يقلل إلى حد بعيد من فرصهن التعليمية. وبدون تخرج الفتيات من المدرسة الثانوية، فإن احتمال دخول النساء في التعليم العالي سيصبح قريباً في حكم المعدوم.

28- وأعربت شابة التقى بها المقرر الخاص عن الإحباط: "خلال الأشهر الماضية، دأبتُ على الاستيقاظ والدموع تملأ عيني. أقول لنفسي إن هذا كابوس لأن المستقبل يشتد قتامة كل يوم. كنت أحلم بدراسة المالية وفتح شركة ملابس خاصة بي. كنت أرغب في السفر إلى كثير من البلدان والتعلم منها والعودة بهذه المعرفة إلى أفغانستان. لكن حياتي وأحلامي وحياة صديقاتي وأحلامهن باتت تُختطف من يوم إلى آخر. أريد أن يتذكر المجتمع الدولي أننا بدونه، نحن، فتيات أفغانستان، لا يمكننا أن ننتصر في هذه المعركة بمفردنا ".

29- ويشدد المقرر الخاص على أن التشريعات التي تميز ضد الأفراد أو الجماعات في التعليم، مهما كان أساس هذا الحظر، بما في ذلك الجنس، تنتهك المادة 10 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهما صكان ملزمان لسلطات الأمر الواقع. فالتعليم، الذي يجب أن يكون بنوعية جيدة ليس فقط للفتيات ولكن للفتيان أيضاً، يُعتبر وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى وله أثر متعدد الأوجه على المرأة والمجتمع ككل يستمر طوال الحياة[4].

30- وقد انبهر المقرر الخاص بتصميم الشابات الأفغانيات اللاتي قابلهن خلال زيارته، إذ أعربن بكامل الوضوح عن تصميمهن على مواصلة الدراسة على الرغم من القيود والضغوط المصاحبة التي تفرض التقيد بالأدوار الجنسانية المحافظة.

2- زواج الأطفال

31- أفادت منظمات حقوق الطفل في أفغانستان بأن هناك زيادة حادة في زواج الأطفال بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية وافتقار الفتيات والنساء إلى الفرص التعليمية والمهنية. وأبلغت مجموعة من الشابات المقرر الخاص عن الضغط المتزايد باتجاه الزواج المبكر، ولا سيما في الأسر التي تعيلها نساء، حيث تبخرت فرص كسب العيش والتعليم. وأُبلغ المقرر الخاص أن الفتيات يُجبرن على الزواج من أفراد حركة طالبان كإجراء أمان للأسرة.

32- ويلاحظ المقرر الخاص بقلق الزيادة الكبيرة المبلّغ عنها في زواج الأطفال وعدم وجود إطار قانوني لحظره. وفي حين أنه يرحب بالمرسوم الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2021 والذي يحظر الزواج القسري، فإنه يأسف لأنه يقعد عن تحديد السن الأدنى للزواج. ويلاحظ المقرر الخاص بقلق أن قانون الأحوال الشخصية لدى الشيعة يجيز زواج الفتاة دون سن الخامسة عشرة شريطة أن يثبت ولي أمرها أنها مؤهلة وبالغة ومستعدة لهذا الزواج.

3- العنف ضد المرأة

33- يشعر المقرر الخاص بقلق بالغ إزاء ارتفاع مستويات العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الأسري، وانهيار الآليات التي تتيح للضحايا التماس الحماية والدعم والمساءلة، واستخدام نظام العدالة غير الرسمي للتعامل مع هذه الحالات. وتزيد سياسة "المحرم" من صعوبة طلب المساعدة بالنسبة للضحايا الناجيات من العنف الجنساني. ويساهم الوصم المستمر للضحايا ومعاقبتهن في عدم الإبلاغ. وتواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة تحديات متزايدة في طلب المساعدة.

34- وقالت إحدى النساء للمقرر الخاص "إن العنف ضد المرأة كان موجوداً على الدوام في أفغانستان. على أنه كان لدينا سابقاً مكانٌ نذهب إليه: كان لدينا اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والمحاكم الخاصة، والملاجئ، أما الآن فقد اختفى كل شيء. لقد تُركنا وحدنا للكفاح من أجل العدالة والأمن".

35- والتقى المقرر الخاص بمدافعات عن حقوق الإنسان تعرضن للمضايقة والاحتجاز وسوء المعاملة بسبب الاحتجاج السلمي. ووقعت أخريات ضحايا للعنف أو الاختفاء القسري أو سوء المعاملة أو التعذيب. وللإفراج عنهن، اضطر بعضهن إلى الإدلاء باعترافات بالفيديو أو الإعلان كتابةً عن

(4) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 13(1999).

الامتناع عن المشاركة في أي أنشطة يُنظر إليها على أنها تضرّ بالسلطات، كما صودرت وثائق هويتهن. ونتيجة لذلك، أوقف البعض أنشطتهن أو غادرن البلاد خوفاً على سلامتهن وسلامة أسرهن.

36- ويشعر المقرر الخاص بالجزع إزاء تقارير تفيد بوفاة عدد كبير من النساء انتحاراً في عام 2022[5]. ويدعو المقرر الخاص إلى إجراء دراسة عاجلة لهذه المسألة، على أن تقترن بتدابير علاجية.

4- الحق في العمل وفي سبل العيش

37- يكرس العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الحقّ في العمل باعتباره فرصة لكسب العيش من خلال عمل يتم اختياره أو قبوله بحرية. والدول الأطراف ملزمة بضمان الحق في العمل دون تمييز.

38- وتؤثر القيود المفروضة على المرأة الأفغانية بشكل غير متناسب على قدرتها على إعالة نفسها، مما ينتقص من تمتعها بالحقوق الأساسية الأخرى. ففي أوائل عام 2021، كان هناك نحو 369 17 شركة تملكها نساء تخلق أكثر من 000 129 وظيفة، وتشغل النساء أكثر من ثلاثة أرباعها، كما كان هناك شركات غير مسجلة كثيرة تملكها نساء وتعمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي[6]. وبحلول آذار/مارس 2022، فقد ما نسبته 61 في المائة من النساء عملهن أو أنشطتهن المدرة للدخل؛ وتشير التقديرات إلى أن القيود الحالية ساهمت في خسارة اقتصادية فورية تتراوح بين 600 مليون دولار ومليار دولار (حوالي 3-5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)[7]. وفي القطاع غير الرسمي، لم تعد المرأة قادرة على أخذ المنتجات إلى السوق بسبب القيود المفروضة على الحركة وإغلاق العديد من الأسواق النسائية. أما النساء اللاتي يواصلن العمل فكثيراً ما يواجهن المضايقات وسوء المعاملة. ويؤكد المقرر الخاص على أهمية إتاحة المجال أمام رائدات الأعمال والعاملات، فهنّ يؤدين دوراً محورياً في الاقتصاد.

39 - وقد استُبعدت المرأة من نظام العدالة التابع لسلطات الأمر الواقع. ففي السابق، كان هناك 265 امرأة من أصل 951 1 قاضياً، كما شغلت النساء مناصب المدعي العام في 32 من أصل 34 مقاطعة وكان خُمس محامي الدفاع من النساء. على أن الموظفات الحكوميات، باستثناء من يعملن في وظائف الصحة والأمن والتعليم التي لا يمكن أن يقوم بها الرجال، أُمِرن بالبقاء في بيوتهن حتى تسمح الظروف لهن بالعودة إلى العمل وفقاً للشريعة، مع أن نظراءهن الذكور أعيدوا للعمل. وفي 19 تموز/يوليه 2022، نشرت وزارة مالية الأمر الواقع تغريدة تفيد بأنه طُلب من النساء ترشيح أحد أفراد الأسرة الذكور ليحل محلهن، عملاً على خفض حجم العمل وتسريع الأمور، لكن ذلك كان على أساس طوعي. وقالت بعض الموظفات الحكوميات اللاتي قابلهن المقرر الخاص إنهن ذهبن إلى العمل ولكن طُلب منهن البقاء في بيوتهن. وقيل لبعضهن إن بإمكانهن الاستمرار في تلقي المرتبات إذا وقعن على صحيفة الدوام. غير أن عدة نساء أفدن أنهن لم يتلقين أجرهن، وقد اعتقدن أنهن فقدن عملهن. وعندما حاولن التحدث إلى الإدارة، طُلب من النساء تقديم شواغلهن من خلال أفراد الأسرة الذكور.

(5) UN News, "In Afghanistan, women take their lives out of desperation, Human Rights Council hears", 1 July 2022.

(6) Matthew P. Funaiole, "Women-owned businesses in Afghanistan are in jeopardy", Center for Strategic and International Studies, 10 September 2021.

(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أفغانستان: التوقعات الاجتماعية والاقتصادية 2021-2022: تجنب أزمة الاحتياجات الأساسية"، نسخة مسبقة (2021).

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الفقر وانعدام الأمن الغذائي

40- تزداد هشاشة إمكانية الوصول إلى سبل العيش والأمن الغذائي بسبب الجفاف، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وانخفاض الدخل، واضطراب سلسلة التوريد، وانخفاض الإمدادات بسبب النزاعات، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، وعدم كفاية دعم المانحين. وقال موظف أفغاني سابق في منظمة غير حكومية دولية للمقرر الخاص إنه "بدون الوظائف والمال ومع الزيادة الحادة في أسعار الغذاء والكهرباء والبنزين، لا يمكننا أن نعيش، وسيتضور أطفالنا جوعاً وليس لدينا أي وسيلة لإعالتهم أكثر من استجداء المساعدة في الشوارع ".

41- ويحذر كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أنه بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2022، يقدر أن يواجه 18,9 مليون شخص – ما يقرب من نصف السكان – مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. وتفيد تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 4.7 ملايين شخص سيعانون من سوء التغذية الحاد بسبب انعدام الأمن الغذائي في عام 2022، بزيادة قدرها 21 في المائة عن عام 2021[8].

42- وتتأثر النساء والأطفال الأفغان والأسر الأفغانية التي تعولها نساء بشكل غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي. وفي حزيران/يونيه 2022، أفادت تقديرات برنامج الأغذية العالمي أن 804 078 1 أطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وأن 452 807 2 طفلاً يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل، و657 836 من النساء الحوامل والمرضعات يعانين من سوء التغذية الحاد[9]. وسأل المقرر الخاص مجموعة من الأطفال تتراوح أعمارهم بين 7 و10 سنوات عن أشد ما يقلقهم عندما يستيقظون؛ وأجاب أحدهم: "الطعام. أفكر طوال اليوم في كيفية العثور على عمل أو كسب بعض المال لشراء الطعام لعائلتي. أشعر بالرعب من عدم توفر الطعام لدينا في المستقبل".

2- الصحة

43- يعتمد نظام الرعاية الصحية على المعونة الأجنبية منذ 20 عاماً، وهو الآن في حالة حرجة. ففي آب/أغسطس 2021، تعطلت الخدمات عندما سُحب التمويل الرئيسي أو عُلِّق أو أعيد توجيهه جزئياً لتجنب استفادة النظام الجديد منه. ويُفتقر حالياً إلى الأدوية والمعدات الطبية.

44- وتواجه النساء والأطفال تحديات إضافية في الحصول على الرعاية الصحية بسبب القيود المفروضة على التنقل وارتفاع التكاليف الطبية وعدم كفاية عدد العاملات في مجال الرعاية الصحية.

45- وأبلغت سلطات الأمر الواقع المقرر الخاص بما يساورها من قلق إزاء مدمني المخدرات وقد نُقل كثيرون منهم إلى مراكز إعادة التأهيل. على أنه لم يكن من الممكن رصد أحوال تلك المراكز أو ما إذا كان البرنامج ناجحاً. وهناك مخاوف من عدم معالجة الأشخاص وفقاً للمعايير المهنية، وقد أفادت تقارير أنهم يعيشون كمحتجزين لمدة ثلاثة أشهر دون أي علاج طبي ثم يُخرَّجون من المستشفى دون دعم.

(8) برنامج الأغذية العالمي، "برنامج الأغذية العالمي في أفغانستان: تقرير الحالة" (19 تموز/يوليه 2022).

(9) *نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية: أفغانستان* (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2022).

3- أقصى الموارد المتاحة

46- سلطات الأمر الواقع مسؤولة عن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأقصى ما لديها من موارد متاحة، بما في ذلك من خلال التعاون الداخلي والدولي، وذلك بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي أيار/مايو 2022، أعلنت السلطات أول ميزانية وطنية سنوية لها، ذُكر أنها تتألف من إنفاق 231.4 مليار أفغاني وإيرادات داخلية قدرها 186,7 مليار أفغاني، أي بعجز قدره 44 مليار أفغاني (501 مليون دولار). وأشير إلى أن الإيرادات تأتي بشكل رئيسي من تحصيل الضرائب[10]. وفي حين أن تحصيل الإيرادات هو من حيث المبدأ خطوة إيجابية، فإن الافتقار إلى الشفافية حول نظام الضرائب والسياسة المالية أمر مثير للقلق.

47- ويلاحظ المقرر الخاص بقلق أن هناك انخفاضاً، وفق ما ذُكر، في نسبة الميزانية المخصصة للخدمات الأساسية مقارنة بالنسبة المخصصة للأغراض العسكرية والأمنية. وهذا لا يتوافق مع التزامات الدولة باستخدام أقصى الموارد المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما يمكن ألا يكون هذا التخصيص متماشياً مع المبادئ التي تجري على أساسها جباية الضرائب الدينية، ولا سيما لمساعدة الفقراء والمحتاجين.

48- وعلى الرغم من الاستثناء الإنساني الوارد في قرار مجلس الأمن 2615 (2021)، فإن تطبيقه من قبل الجهات الفاعلة الدولية المعنية يثير تساؤلات جدية حيث يبدو أنه يساهم في الأزمة الإنسانية.

49- ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية يتعرض للعراقيل: ففي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و23 أيار/مايو 2022، كان هناك 185 حادثة تدخُّل في الأنشطة الإنسانية، مقارنة بـ 138 حادثة خلال نفس الفترة من عام 2021. كما ورد أن العاملات في مجال الإغاثة تعرضن للتهديد والترهيب من قبل سلطات الأمر الواقع المحلية[11]. وقد ادعت سلطات الأمر الواقع في ردها على هذا التقرير أن مراقبي حقوق الإنسان وناشطي العمل الإنساني سُمح لهم بالوصول إلى جميع المواقع التي رغبوا فيها. وأعرب المقرر الخاص عن جزعه إزاء روايات متعددة من الأفغان الذين تحدث إليهم تفيد أن المساعدة لا تصل باستمرار إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها، وأن هناك فساداً في النظام، وأن حركة طالبان تقوم في بعض الأحيان بتحويل المعونة عن المسار المحدد لها. ويشدد المقرر الخاص على واجب سلطات الأمر الواقع والمجتمع الدولي ضمان وصول المساعدة الدولية إلى أكثر الناس تهميشاً وحرماناً في البلد دون عائق أو تمييز. ويرحب المقرر الخاص بإنشاء الفريق الاستشاري للمرأة الأفغانية لتقديم المشورة للفريق القطري للعمل الإنساني ويشجع على تعزيزه.

4- التراث الثقافي

50- منذ 15 آب/أغسطس 2021، أُبلغ عن إلحاق ضرر متعمد بالتراث الثقافي، مما أثر على وصول الأفغان إلى هذا التراث وساهم في تدهور التنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي والاقتصاد الخلاق في البلد. وتشمل الحوادث التدمير الجزئي لجدار قلعة بالا حصار، والحفريات والإنشاءات غير القانونية في مواقع ثقافية من قبيل مدينة غولغولا ولاشكاري بازار ومواقع أثرية في زارغار تيبي. على أن هناك تقارير أخرى تشير إلى أنه يجري الحفاظ على بعض المواقع التاريخية والتحف الأثرية وترميمها. وقد دُمرت صور فنية وتحف أثرية، وشمل ذلك لوحات جدارية، كما دُمرت آلات موسيقية في المعهد الوطني الأفغاني للموسيقى. وتعرض الموسيقيون والفنانون للتشهير والعقوبات، بما في ذلك الجلد والصفع

(10) ورقة بحث سياساتية مواضيعية بعنوان "استنزافنا لآخر قطرة"، وردت من المنظمة الأفغانية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

(11) A/76/862-S/2022/485.

والمضـايقة، مما أجبر الكثيرين على الفرار من البلاد أو الاختباء. ويشـدد المقرر الخاص على أن للحفاظ على التراث الثقافي أهمية أساسية لتجنب التوترات العرقية التي تهدد الوضع الأمني الهش بالفعل في البلد.

جيم- انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنزاع

51- لا يزال النزاع بين قوات أمن الأمر الواقع والجبهة التي تسمي نفسها جبهة المقاومة الوطنية يتسبب في الكثير من المعاناة وفي انتهاكات كبيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما في مقاطعة بنجشـير ومنطقة أندراب في مقاطعة بغلان. وقد تلقى المقرر الخاص تقارير عن تعرض مدنيين للاعتقال التعسـفي والقتل خارج نطاق القضـاء والتعذيب في تلك المناطق، ويصـل بعض هذه الأفعال إلى مسـتوى ما يبدو عقاباً جماعياً. وتعرضَ بعض المدنيين للقتل تحت التعذيب، بينما أُعدم آخرون بإجراءات موجزة أو احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن مجهولة. وتجري قوات الأمر الواقع بانتظام عمليات تفتيش من منزل إلى آخر في المناطق السكنية، غالباً ما تكون مصحوبة بانتهاكات وأعمال عنف، وتستهدف أحياء كاملة، بما في ذلك في كابُل والمدن الشـمالية، وتعاقب السـكان لتورطهم المزعوم مع جبهة المقاومة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تفرض سلطات الأمر الواقع بانتظام قيوداً على التنقل ليلاً، مما يؤثر سلباً على سبل عيش المزارعين لأنهم لا يتمكنون من ري أراضـيهم أو نقل الماشـية. وفي حين أن النزاع لم يمتد بشكل كبير إلى أجزاء أخرى من البلاد، فإن خطر تصـاعد الأعمال العدائية المسـلحة مرتفع، كما يرتفع تأثير هذه الأعمال على حق المدنيين في الحياة والسلامة الجسدية.

52- وتلقى المقرر الخاص تقارير عن أعمال عنف ضـد المدنيين في منطقة بلخاب بمقاطعة سـاري بول خلال اشـتباكات بين قوات الأمر الواقع والمسـلحين الموالين لمولوي مهدي، وهو قائد من الهزارة في حركة طالبان دخل في نزاع مع القيادة. وتسـببت الاشـتباكات في سـقوط ضـحايا من المدنيين وفي تدمير ممتلكات خاصـة ومحلات تجارية. وأكدت بعض التقارير تنفيذ 12 إعداماً بإجراءات موجزة لمدنيين؛ منها 10 إعدامات نفذتها قوات الأمر الواقع واثنان نفذتهما القوات الموالية لمولوي مهدي. ووثقت تقارير أخرى عدداً أكبر بكثير من القتلى من المدنيين، فضـلاً عن القتل المزعوم لمقاتلين عاجزين عن القتال. وهناك تلميحات قوية بأن عمليات القتل التي ارتكبتها حركة طالبان كانت بدافع من التحيز العرقي. ويثير ذلك بالغ القلق وهناك حاجة إلى مزيد من التحقيق. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نزح ما لا يقل عن 27 ألف شخص في أعقاب القتال.

53- ولا تزال الأنشـطة والهجمات المتزايدة التي يشـنها تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام – خراسان (داعش – خراسان)، والتي لا تزال تستهدف المدنيين من الطائفة الدينية الشيعية في المقام الأول، مصدر قلق بالغ. وعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2022، أسفرت الهجمات في مقاطعتي بلخ وقندوز عن سـقوط أكثر من 100 ضـحية بين المدنيين. وفي 20 حزيران/يونيه 2022، في إقليم ننغرهار، فُجّرت عبوة ناسفة مثبتة في سيارة رئيس الأمر الواقع لمستشفى منطقة غاني خيل، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 32 مدنياً وإصابة 32 آخرين.

54- ويعتقد المقرر الخاص أن عمليات القتل خارج نطاق القضـاء، والاحتجاز التعسـفي، والتعذيب وسـوء المعاملة، والحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة، والتشـريد القسـري، والعقاب الجماعي، والحرمان الشديد من الحرية، كلها وقعت فعلاً، ويؤكد أن هناك التزامات تقع على جميع أطراف النزاع بمنع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

دال- القتل الانتقامي

55- أعلنت حركة طالبان عفواً عاماً عن أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والمسؤولين الآخرين. ويمكن أن يكون ذلك خطوة مهمة نحو المصالحة الوطنية، لكن تنفيذ ذلك العفو تشوبه عيوب خطيرة. ويشعر المقرر الخاص بالجزع إزاء التقارير التي تتحدث عن استمرار عمليات القتل خارج نطاق القضاء والانتقام والاختفاء القسري ضد أفراد ومسؤولي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية على يد حركة طالبان.

56- ووثقت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان مقتل المئات من أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والموظفين الحكوميين أو أفراد أسرهم منذ 15 آب/أغسطس 2021. وسجلت البعثة 160 حالة قتل خارج نطاق القضاء لأفراد سابقين في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ومسؤولين حكوميين ارتكبتها سلطات الأمر الواقع بين 15 آب/أغسطس 2021 و15 حزيران/يونيه 2022. وبحسب ما ورد، اكتشف سكان مقاطعتي ننغرهار وكونار أكثر من 100 جثة لرجال ألقيت في قنوات ومواقع أخرى[12]. ويرجّح أن يكون عدد القتلى أعلى من ذلك بكثير، لأن أفراد عائلات الضحايا غالباً ما يحجمون عن الإبلاغ خوفاً من العقاب. وهناك مخاوف من أن سلطات الأمر الواقع تستخدم الهجمات ضد قواتها كذريعة للقتل بإجراءات موجزة لأعضاء سابقين في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وأولئك الذين يُعتقد أنهم مرتبطون بداعش – خراسان. ويلاحظ المقرر الخاص أن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يحظران الإعدام بإجراءات موجزة وغيرها من أشكال سوء المعاملة والاختفاء القسري، ويساوره القلق من أن عمليات القتل هذه تزيد من جو العداء. ويدعو سلطات الأمر الواقع إلى إنفاذ العفو العام ومحاسبة المتورطين في قتل أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وغيرهم من المسؤولين واختفائهم وإساءة معاملتهم.

57- وتشن سلطات الأمر الواقع، منذ توليها السلطة، حرباً ضد تنظيم داعش – خراسان. وفي حزيران/يونيه 2022، أعلنت الجمعية الكبرى لعلماء الدين ورجال الدين في كابُل أن داعش – خراسان جماعة متمردة ومثيرة للفتنة، كما أعلنت أن تزويدها بأي دعم والانتماء إليها محظور دينياً. وتثير الحملة ضد التنظيم مخاوف جدية، إذ يُزعم أنها تعتمد بقوة على الاحتجاز التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري لأعضائها وأنصارها المزعومين. وقد شنت قوات الأمر الواقع مداهمات ليلية وعمليات تفتيش من منزل إلى آخر واعتقالات ضد أفراد يشتبه في دعمهم لتنظيم داعش–خراسان؛ وقد قعدت الحركة عن توفير حقوق الإجراءات القانونية الواجبة للمحتجزين. وهناك مزاعم بأن أفراداً من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية استُهدفوا في ننغرهار بذريعة أنهم من مقاتلي داعش – خراسان.

هاء- أوضاع الاحتجاز ومعاملة السجناء

58- تلقى المقرر الخاص شهادات تزعم وقوع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أثناء الاحتجاز. وقد تعرض للاعتقال التعسفي عدة أشخاص من الذين تحدثوا إليه. ولم يبلَّغوا بالتهم الموجهة إليهم وحُرموا من الاتصال بأسرهم ومحاميهم. وقال أحد الرجال إن عناصر حركة طالبان "جاءوا مسلحين إلى منزلي في منتصف الليل؛ أخذوني إلى "غرفة" خارج المدينة. طلبتُ منهم ألا يؤذوني وسألتهم مراراً لماذا يفعلون ذلك. وقيل لي إنني أهنت السلطات وأهنت ديني. أخبرتهم أن لا بدّ أن يكون هناك خطأ ما، وبدأ التعذيب بعد ذلك. أحضروا أربطة مطاطية قيدوا بها يدي. ضربوني بكابلات الكهرباء على جسمي كله. فقدت الوعي وسقطت على الأرض. لا أعرف كم يوماً مكثت على هذا الحال. وتكرر التعذيب، ثم أطلقوا سراحي. بقيت أسابيع غير قادر على المشي بسبب الألم".

(12) Human Rights Watch, “Afghanistan: Taliban execute, ‘disappear’ alleged militants”, 7 July 2022.

59 - ووصفت الروايات الركل واللكم والصفع والضرب بالكابلات والعصي والأنابيب والأدوات والصعق بالكهرباء على الأعضاء الحساسة. وفي بعض الحالات، تعرض الأفراد، بمن فيهم النساء، للجلد العلني والتشهير أو وُضعوا في سجون خاصة. وفي 31 أيار/مايو 2022، قام مسؤولو استخبارات الأمر الواقع باعتقال راعٍ في مقاطعة بنجشير بزعم انتمائه إلى جبهة المقاومة الوطنية؛ وسُلمت جثته إلى أسرته في 2 حزيران/يونيه 2022 وعليها آثار الضرب المبرح بالعصي والقضبان المعدنية والصعق بالكهرباء. وقد وثق المقرر الخاص روايات مروعة مماثلة في مناطق أخرى، ويساوره القلق لأن سلطات الأمر الواقع لم تجر تحقيقاً سريعاً وفعالاً ونزيهاً في مزاعم التعذيب وأن المسؤولين لا يخضعون للمساءلة بشفافية.

60- وفي حين أن التعذيب كان سائداً في أفغانستان قبل استيلاء حركة طالبان على السلطة، يبدو أن عدد حوادث التعذيب وأنواعه قد ازدادا سوءاً تحت حكم الحركة. ويفتقر السجناء إلى الضمانات القانونية والحماية، خاصة وأن سلطات الأمر الواقع لم تسن قوانين وإجراءات تحظر التعذيب. غير أنه، في كانون الثاني/يناير 2022، قُدمت مدونة لقواعد السلوك تهدف إلى إصلاح النظام فيما يتعلق بالسجناء، وهي تحظر التعذيب طوال فترة الاعتقال أو النقل أو الاحتجاز، وتنص على معاقبة مرتكبيه[13].

61- ولا يزال الوجود المزعوم للسجون الخاصة يشكل مصدر قلق بالغ. وتشير تقارير موثوقة إلى أن كبار مسؤولي الأمر الواقع أنشأوا أماكن احتجاز خاصة يُحتجز الأفراد فيها ويخضعون للتعذيب بل ويقتلون بعض الأحيان، ومن بين هؤلاء الأفراد مدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون، وقد خدم بعضهم لدى الحكم الجمهوري أو كانت لديهم صلات به.

62- ولاحظ المقرر الخاص، أثناء زيارته لسجن ساربوزا في مقاطعة قندهار، سوء أوضاع السجن، بما في ذلك الاكتظاظ وعدم كفاية فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والأغذية والخدمات الطبية الكافية والجيدة. وتثير القلق بشكل خاص حالة الأحداث والنساء والأطفال المرافقين لهن. وقد ذُكر عدم كفاية الميزانية كسبب رئيسي لسوء الأوضاع وعدم القدرة على الحفاظ على الحد الأدنى من المعايير. وأُبلغ المقرر الخاص بأن كثيراً من الأشخاص محتجزون احتياطياً قبل المحكمة لفترات مطولة، لا سيما من قبل وزارة الداخلية والمديرية العامة للمخابرات في سلطات الأمر الواقع.

واو- الأقليات العرقية والدينية

63- يعيش في أفغانستان عدد من الأقليات العرقية والدينية ذات القيم الثقافية واللغوية والتقليدية المتنوعة. وفي حين أن الإسلام يبقى الدين الرئيسي للبلاد، حيث يشكل المسلمون أكثر من 95 في المائة من السكان، فإن أفغانستان تضم منذ قرون مجموعات دينية أخرى مثل السيخ والهندوس واليهود والمسيحيين. وبسبب السياسات القمعية والاضطهاد الديني والنزاع والتعصب، بدأ معظم الأفغان غير المسلمين في الفرار في التسعينيات، في وقت كانت الطوائف الدينية تواجه مخاطر جادة تُعرِّضها للأذى والاضطهاد وتجبرها على ممارسة عقيدتها في الخفاء خشية الانتقام.

64- ويشعر المقرر الخاص بقلق بالغ إزاء حالة الأقليات منذ آب/أغسطس 2021. فقد تعرضت أماكن عبادتها ومراكزها التعليمية والطبية للهجوم بشكل ممنهج وخضع أعضاؤها للاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والإجلاء والتهميش، بل وأجبرت في بعض الحالات على الفرار من البلاد.

65- وتعتبر الهزارة، وأغلبيتهم الساحقة من الشيعة، من أكثر الجماعات تعرضاً للاضطهاد تاريخياً في أفغانستان. وهم يخضعون لأشكال متعددة من التمييز، تضر بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان، بما

(13) *بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حقوق الإنسان في أفغانستان: 15 آب/أغسطس - 15 حزيران/يونيه 2022*، ص. 37.

في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد عيّنت حركة طالبان أشخاص من البشتون في مناصب عليا في الهياكل الحكومية للمقاطعات التي يهيمن عليها الهزارة، وأجلت الهزارة قسراً من منازلهم دون إشعار مسبق مناسب وفرضت ضرائب دينية تتعارض مع المبادئ الشيعية. وقد وردت أنباء عن اعتقالات تعسفية، وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحالات إعدام بإجراءات موجزة، وحالات اختفاء قسري. وهناك أيضاً تقارير عن تصاعد الخطاب التحريضي، سواء عبر الإنترنت أو في بعض المساجد خلال صلاة الجمعة، بما في ذلك الدعوات لقتل أعضاء طائفة الهزارة. وتلقى المقرر الخاص إفادات واحتجاجات من الهزارة بشأن سوء المعاملة والإقصاء.

66- وفي أيار/مايو، زار المقرر الخاص مسجد سي دكان في مزار الشريف ومدرستي سيد الشهداء وعبد الرحمن شهيد في داشت برشي، كابُل، والتي تعرضت جميعها لهجمات تنظيم داعش-خراسان في عامي 2021 و2022. وأسفر الهجوم على مدرسة سيد الشهداء في 8 أيار/مايو 2021 عن مقتل 85 شخصاً، معظمهم تلميذات من الهزارة تتراوح أعمارهن بين 11 و17 عاماً. وقالت إحدى الناجيات للمقرر الخاص: "كنّا قد أنهينا ساعات الدراسة وبدأنا في الذهاب إلى بيوتنا، وفجأة سمعتُ انفجاراً، وسقطتُ على الأرض، والألم في أذنَـــيّ، ثم أدركت أنني كنت أنزف، ورأيت أصدقائي بلا حراك، وبكيت. لم أر شيئاً، ولم أسمع إلا الصراخ. حاولت أن أجد طريق الخروج عندما وقع الانفجار الثاني. لن أنسى ذلك اليوم أبداً. بقيت أخشى الذهاب إلى المدرسة لفترة طويلة. لماذا لا يتركوننا وشأننا لنتعلم، إننا أطفال ولم نؤذِ أحداً".

67- ويبدو أن لهذه الهجمات، التي كثيراً ما يتبناها تنظيم داعش – خراسان، والاضطهاد التاريخي المذكور أعلاه للهزارة والأقليات الأخرى، طابع ممنهج وهي تعكس عناصر سياسة تنظيمية، وتحمل بالتالي سمات الجرائم الدولية، بما فيها الجرائم ضد الإنسانية. ويقع على عاتق سلطات الأمر الواقع واجب حماية جميع سكان أفغانستان. ويشمل ذلك توفير الحماية من الهجمات للمدارس وأماكن العبادة وغيرها من المواقع التي تتردد عليها الأقليات العرقية والدينية.

68- وفي أيلول/سبتمبر 2021، أُجبر آخرُ عضو من الطائفة اليهودية في أفغانستان على الفرار من البلاد[14]. كما شهد السكان الهندوس والسيخ تراجعاً كبيراً في صفوفهم على مر السنين، أدى إلى خفض عددهم إلى أقل من 50 شخصاً في عام 2022 بعد أن كان نحو 000 7 في عام 2016[15]. وفي حين أن السلطات الأفغانية المتعاقبة تعتبر مسؤولة عن هذه الهجرة القسرية، فإن حركة طالبان وداعش-خراسان تتحملان القدر الأكبر من المسؤولية عن عدم تسامحهما التاريخي ورفضهما للأديان الأخرى غير الإسلام، وعن القيود المفروضة على الممارسات الدينية لتلك الطوائف وعن عدم حمايتها.

69- وتفتقر الإدارة الحالية إلى التنوع الديني والعرقي. فباستثناء منح منصبين رفيعين للهزارة الإثنيين، مما يبدو ذا طابع رمزي، فإن الأقليات الدينية والعرقية غائبة عن الإدارة وعمليات صنع القرار. وقد كانت الهزارة خلال الإدارة السابقة ممثلة في المناصب العليا في فروع الحكم الثلاثة جميعها، بما في ذلك على مستوى نائب الرئيس. كما كان السيخ والهندوس ممثلين في الهيئات التشريعية، مما يمكنهم من المشاركة في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار. وقد أظهرت تجارب مناطق أخرى أن السلام الدائم والمصالحة يتطلبان أن تكون الإدارة شاملة وأن تُمثَّل فيها كل المجموعات السياسية والدينية والعرقية.

(14) Associated Press, "Last member of Afghanistan's Jewish community leaves country", The Guardian, 8 September 2021.

(15) Ruchi Kumar, "The decline of Afghanistan's Hindu and Sikh communities", Al Jazeera, 1 January 2017.

70- ويساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء الهجمات الممنهجة والتمييز الأوسع نطاقاً، وهو ملتزم بالدعوة إلى إجراء تحقيق ومتابعته بحيث يؤدي إلى العدالة ومنع الاضطهاد في المستقبل.

زاي- مجموعات أخرى تثير القلق بشكل خاص

1- الأطفال

71- يشعر المقرر الخاص بقلق كبير إزاء حالة الأطفال. فبالإضافة إلى القيود المفروضة على الحق في التعليم، تتضاعف آثار الضائقة الاقتصادية والأزمة الإنسانية على الأطفال الذين لا تلبى احتياجاتهم الأساسية. ووفقاً لتقييم أجري مؤخراً للاحتياجات، أفاد 45 في المائة من الفتيات و36 في المائة من الفتيان أن أسرهم لا تستطيع توفير احتياجاتهم الأساسية[16]. ويتعرض الأطفال للجوع بمعدلات تنذر بالخطر، إذ يعاني 9,6 ملايين من الأطفال في أفغانستان من الجوع كل يوم، ومن المتوقع أن يواجه 9,2 ملايين من الأطفال مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر 2022[17]. ويلجأ كثير من الأسر إلى استراتيجيات ضارة للتكيف، منها بيع الأطفال وزواج الأطفال وعمالة الأطفال وخفض الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم.

72- ولا يزال العنف المرتبط بالنزاع يؤثر على الأطفال، كما يستمر تجنيدهم عسكرياً. ويمثل قتل الأطفال وتشويههم، أساساً بمتفجرات من مخلفات الحرب، 72 في المائة من 636 انتهاكاً مسجلاً أصاب 489 طفلاً بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2022. ويعاني العديد من الأطفال من أوضاع صعبة بعد عقود من النزاع وانعدام الأمن والانتهاكات الجسيمة الأخرى. ويستمر توارد الأنباء عن التجنيد العسكري. كما تستمر رغم تجريمها ممارسة "بجه بازي"، وهي شكل من أشكال الاسترقاق الجنسي للأطفال الذكور.

73- ويساور المقرر الخاص القلق لأن سن المسؤولية الجنائية (12 سنة) لا تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

2- الأشخاص ذوو الإعاقة

74- وفقاً للبيانات المتاحة للمقرر الخاص، يعاني 13,9 في المائة من السكان من إعاقات شديدة ويعاني نحو 65 في المائة من إعاقات خفيفة إلى متوسطة. والإعاقات الشديدة أكثر انتشاراً بين النساء والفتيات. ويتصل العديد من الإعاقات بالنزاع، حيث لا تزال الألغام المزروعة على جانب الطريق سبباً رئيسياً للإعاقة الجسدية، خاصة بين الأطفال.

75- ومنذ آب/أغسطس 2021، يناقش المقرر الخاص هذه التحديات في اجتماعات مع أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويشمل ذلك الغموض المتعلق بتنفيذ القانون الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين الأخرى المتعلقة بالمزايا والبدلات المخصصة لذوي الإعاقة وتعليق المزايا المالية للعسكريين ذوي الإعاقة الذين عملوا لصالح الجمهورية، وغياب آليات النظر في احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عند تقديم المساعدات الإنسانية، بل وانعدام النظر فيها كلياً. وتجهد المنظمات غير الحكومية للقيام بعملها بسبب حظر الجمعيات والاتحادات، وبسبب المخاطر الأمنية. ويمثل إلغاء اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، التي كان لديها برنامج يُعنى بحقوق

(16) Silvia Mila Arlini and Melissa Burgess, *Multi-Sectoral Needs Assessment* (Singapore, Save the Children International, June 2022).

(17) Save the Children, "Almost 10 million children going hungry in Afghanistan as food aid alone fails to the meet tidal wave of need, Save the Children says", 9 May 2022.

الأشـــخاص ذوي الإعاقة، انتكاســـة كبيرة. ويرحب المقرر الخاص بإعلان ســـلطات الأمر الواقع في 2 آب/أغسطس 2022 عن تخصيص أموال ستوجه للأشخاص ذوي الإعاقة، ويشدد على ضرورة اعتماد نهج قائم على الحقوق.

3- التوجه الجنسي والهوية الجنسانية

76- يلاحظ المقرر الخاص بقلق أن ســـلطات الأمر الواقع أعادت تأكيد تجريم الحكومة الســـابقة للعلاقات بين أفراد من نفس الجنس، معتبرة أنها تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وينص دليل عام 2022 الصادر عن وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أن الزعماء الدينيين يجب أن يحظروا العلاقات المثلية وأن "الادعاءات القوية" بالمثلية يجب إحالتها إلى مدير المنطقة التابع للوزارة للفصل فيها والمعاقبة عليها[18].

حاء- الحريات الأساسية

1- حرية التعبير

77- في العشـرين سـنة التي سـبقت آب/أغسـطس 2021، توسـعت حرية التعبير والوصـول إلى المعلومات في أفغانســتان، وإن كانت هذه الحرية مقترنة بقيود، لا ســيما عندما تُعتبر التقارير الإعلامية متعارضـة مع المصـلحة الوطنية. ومنذ 15 آب/أغسطس، شددت سلطات الأمر الواقع مراراً على التزامها بضمان حرية التعبير، مع مراعاة المبادئ الإسلامية والشريعة والمصالح الوطنية. وفي آذار/مارس 2022، أكدت هذه السلطات أن قانون وسـائل الإعلام لعام 2015 لا يزال سـاري المفعول[19]. على أن الوصـول إلى المعلومات، منذ 15 آب/أغسطس، أصبح يمثل تحدياً متزايداً، وفُرضت قيود صارمة على استقلال الصحافة وحرية التعبير. وفي أيار/مايو 2022، صُـنفت أفغانسـتان في المرتبة 156 من أصـل 180 بلداً على المؤشـر العالمي لحرية الصحافة لدى منظمة "مراسلون بلا حدود"، بتراجع عن المرتبة 122 في عام 2021[20].

78- وتُستخدم القواعد والمراسيم الناشئة والتي تفسر تعسفياً كأساس لاحتجاز الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام وإســـاءة معاملتهم. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، قُتل 6 صـــحفيين وجُرح 4 واعتُقل أكثر من 100 بشـكل تعسـفي[21]. ويتعرض العاملون في مجال الإعلام لاعتداءات جسـدية وتهديدات وترهيب ومضـــايقات، بما في ذلك من خلال المكالمات الهاتفية والاســـتدعاء للاســـتجواب من قبل المديرية العامة للمخابرات. وقال صـحفي للمقرر الخاص إن "حرية التعبير والوصـول إلى وسـائل الإعلام غير موجودة في أفغانســـتان. فهناك ســـيطرة كاملة على ما يقال في وســـائل الإعلام، ويواجه أي منفذ إخباري لا يتقيد بتوجيهات حركة طالبان تهديدات خطيرة ويتعرض للعنف. وهناك حاجة إلى إعطاء الأولوية لســـلامة الصحفيين والعاملين الإعلاميين، ولا بدّ من المحاسبة عندما يختفي الأشخاص".

79- ويقع أثر هذه التحديات على النساء بشكل أسوأ بكثير. وبحسب مراسلون بلا حدود، فقدَ 84 في المائة من العاملات الإعلاميات عملهن منذ آب/أغســـطس 2021[22]. وصـــدرت قواعد تتعلق بملابس

(18) Human Rights Watch, “Afghanistan: Taliban target LGBT Afghans”, 26 January 2022.

(19) Reporters Without Borders, “Act quickly to protect Afghan journalists, RSF tells new UN special rapporteur”, 11 April 2022.

(20) https://rsf.org/en/index.

(21) *بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حقوق الإنسان في أفغانستان: 15 آب/أغسطس- 15 حزيران/يونيه 2022*، (كابل، 2022)، ص. 26.

(22) Reporters Without Borders, “Afghanistan”. Available at https://rsf.org/en/country/afghanistan.

العاملات الإعلاميات[23] وتغطية الوجه بالكامل للنساء اللاتي يظهرن على التلفزيون[24]. وفي 28 آذار/مارس 2022، منعت سلطات الأمر الواقع القنوات التلفزيونية التي يملكها القطاع الخاص من إعادة بث برامج إخبارية من مذيعات دوليات، حيث اعتُبرت الملابس التي ترتديها مقدمات البرامج غير مناسبة[25].

80- وقد ساهم نقص الإيرادات ووقف التمويل الأجنبي، والافتقار إلى الوصول إلى المعلومات، والرقابة الذاتية، والضغوط والتحذيرات المستمرة من جانب سلطات الأمر الواقع، في إغلاق الأنشطة الإعلامية أو تقليصها. وترك بعض الصحفيين عملهم أو اختبأوا بعد تلقيهم تهديدات خطيرة على حياتهم من المديرية العامة للمخابرات. ويتأثر بشكل خاص الصحفيون ووسائل الإعلام خارج المناطق الحضرية الرئيسية. ولا توجد وسائل إعلام محلية في 4 مقاطعات على الأقل؛ وقد أُغلق في 15 مقاطعة ما بين 40 و80 في المائة من المنافذ.

81- ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء القيود المفروضة على الفنون والموسيقى. فقد حظرت سلطات الأمر الواقع الموسيقى الحية والمذاعة وهاجمت الفنانين والموسيقيين واعتقلتهم واحتجزتهم. وأبلغ موسيقيون المقرر الخاص أثناء زيارته أنهم توقفوا عن العزف منذ استيلاء حركة طالبان على السلطة. وذكر أحد الموسيقيين أنه قُبض عليه لحيازته مقاطع فيديو موسيقية على هاتفه، واحتُجز أربعَ ليال وجُلد على ظهره لمدة يومين.

2- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

82- عقب سقوط الجمهورية بفترة وجيزة، نُظمت تجمعات سلمية عديدة، قادتها نساء في كثير من الأحيان، ولا سيما في كابُل وكذلك في مقاطعات أخرى. وركزت الاحتجاجات المبكرة على قضايا مثل تعليم البنات وارتداء الحجاب الإلزامي وحقوق المرأة والجزاءات الاقتصادية والمساعدة الإنسانية. على أن سلطات الأمر الواقع فرضت القيود بصورة متزايدة على حرية التجمع السلمي. ولتفريق الاحتجاجات، كثيراً ما تلجأ هذه السلطات إلى استخدام القوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية، والهراوات، والسياط، ورذاذ الفلفل والغاز المسيل للدموع، ومداهمات المنازل لاستهداف المتظاهرين، مما يزيد من خوف الناس من الانتقام بسبب التعبير العلني عن المعارضة.

83- وفي 7 و8 أيلول/سبتمبر، قُبض على متظاهرين في هرات ومزار الشريف وكابُل، بينهم نساء، وزُعم أنهم تعرضوا لسوء المعاملة الجسيم، بما في ذلك التعذيب والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي. كما تعرض الصحفيون الذين يغطون الاحتجاجات للاعتقال والاحتجاز وسوء المعاملة، بما في ذلك الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي[26]. وأبلغت إحدى الناشطات المقرر الخاص أن حركة طالبان اتصلوا مراراً بزوجها الذي تركها حفاظاً على سلامته لأنها كانت من المحتجين. وقال ناشط آخر إن حركة طالبان هددت بسجن المتظاهرين حتى نهاية حياتهم بسبب احتجاجهم.

84- وفي الوقت نفسه، يسّرت السلطات الاحتجاجات التي نُظمت بشأن قضايا تدعمها حركة طالبان مثل رفع الجزاءات الاقتصادية، وإلغاء تجميد الأصول، والسياسات المتعلقة بالحجاب.

(23) Reporters Without Borders, “RSF condemns the Taliban’s attempt to cover Afghan women journalists’ faces”, 25 May 2022.

(24) Associated Press, “Taliban orders female Afghan TV presenters to cover faces on air”, The Guardian, 19 May 2022.

(25) Reporters Without Borders, “Act quickly to protect Afghan journalists, RSF tells new UN special rapporteur.

(26) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "مذكرات إحاطة صحفية بشأن أفغانستان"، 1 شباط/فبراير 2022.

3- المدافعون عن حقوق الإنسان وتقلص الحيز المدني

85- يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء التقلص المتسارع للحيز المدني والضغط المستمر الذي تتعرض له منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق الإنسان، من جانب سلطات الأمر الواقع. ولا يزال يتلقى العديد من التقارير عن الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وعن حقوق المرأة (انظر أعلاه) ويشعر بالقلق بشكل خاص لأن بعض هؤلاء المدافعين لا يزالون محرومين من حريتهم. إن للعمل في مجال حقوق الإنسان والحيز المدني أهمية حاسمة إذا كان للمجتمع أن يكون سلمياً تُحترم فيه الحقوق. وقد أصبح العديد من منظمات المجتمع المدني في حالة خمول، وانتقل كثير من المدافعين عن حقوق الإنسان، بل ومنظمات بأكملها، بسبب التهديدات والخوف إلى بلدان أخرى حيث يواصل البعض العمل. ولا يزال الانتقال وإعادة التوطين بعد 31 آب/أغسطس 2021 يمثل تحدياً كبيراً للغاية ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود في هذا المجال. وقد حولت بعض منظمات حقوق الإنسان تركيزها إلى العمل الإنساني بسبب توافر التمويل أو بناءً على تعليمات من سلطات الأمر الواقع.

86- وقد توقفت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان عن العمل عموماً بعد 15 آب/أغسطس بفترة وجيزة بسبب مخاوف تتعلق بالأمن واحتلال حركة طالبان مباني اللجنة في جميع أنحاء البلد. وفي 18 أيلول/سبتمبر 2021، أصدرت اللجنة بياناً تناولت فيه وضعها وأعربت عن مخاوفها بشأن عدم قدرتها على أداء مهامها، وحثت سلطات الأمر الواقع على احترام ولايتها واستقلاليتها دون فرض قيود على النساء بين موظفيها. وفي 17 أيار/مايو 2022، أعلنت سلطات الأمر الواقع إلغاء اللجنة. وأصدرت اللجنة بياناً صحفياً في 26 أيار/مايو اعتبرت فيه إلغاءها غير شرعي والتزمت بمواصلة عملها[27]. وقد أصدرت عدة بيانات من المنفى. ويساور المقرر الخاص القلق من أن هذا الوضع يحرم ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من اللجوء إلى سبل الانتصاف، حيث لا توجد آليات محلية أخرى ذات مصداقية ومستقلة ترصد الشواغل وتوثقها وتلفت انتباه سلطات الأمر الواقع إليها.

سادساً- إقامة العدل

87- قبل استيلاء حركة طالبان على السلطة، كان نظام العدالة يعانى من تأخيرٍ في الإجراءات القضائية ومن الفساد، وكانت أجزاء كبيرة من البلد خارج نطاق سيطرته. على أن بناء القدرات في القطاع أدى إلى قيام الجهات الفاعلة والمؤسسات بتحديد الأدوار والفصل في معظم القضايا على أساس القوانين المنشورة، مع التقيد على نطاق واسع بالإجراءات القانونية الواجبة. ومنذ استيلاء حركة طالبان على السلطة، تم التخلي عن هذا النظام إلى حد كبير. فقد استُبعد القضاة السابقين والنساء من نظام عدالة الأمر الواقع، ويُحيط عدم اليقين بالقوانين والإجراءات المعمول بها. وقد أكدت سلطات الأمر الواقع للمقرر الخاص أن القضاة لم يُفصلوا من عملهم وأنهم لا يزالون يتلقون مرتباتهم؛ غير أن قضاة أبلغوه بأنهم لم يتلقوا مرتباتهم أو معاشاتهم التقاعدية منذ آب/أغسطس 2021.

88- وقد عُين حديثاً وزير العدل، ورئيس القضاة، والمدعي العام، ورئيس المحكمة العليا وشاغلو المناصب القضائية الرئيسية، وهم أشخاص تلقوا تدريباً دينياً وليس قانونياً علمانياً. وبالإضافة إلى محاكم المقاطعات والمناطق، تتمتع سلطات الأمر الواقع بصلاحية إقامة العدل في المقاطعات، وقد أنشئت محكمة عسكرية مُنحت ولاية قضائية على أفراد الأمن.

(27) Afghanistan Independent Human Rights Commission, “The AIHRC position regarding the dissolution of the Commission by the Taliban”, 26 May 2022. Available at www.aihrc.org.af/home/press_release/1854449.

89- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعلنت سلطات الأمر الواقع سيطرتها على نقابة المحامين الأفغانية المستقلة[28]، وألغت قدرتها على اعتماد المحامين وتمثيلهم. ويبقى المحامون قادرين على تمثيل العملاء ولا يزال كثير من المدعين العامين يعملون؛ غير أن القضاة كثيراً ما يعتبرونهم غير ضروريين ويستبعدونهم من المحاكم بحجة تعجيل القضايا. ويحيط عدم اليقين بالقوانين المعمول بها وبالعملية القضائية وسبل الانتصاف المتاحة. ويختلف التعامل مع القضايا باختلاف الولايات القضائية والأماكن. وغالباً ما تتعامل قوات الأمن مع جرائم من قبيل السرقة أو الاعتداء دون إشراك المدعين العامين أو القضاة. وفي بعض المقاطعات، يمكن إخضاع الجرائم الأكثر خطورة للمحاكمة دون مساعدة من المدعي العام أو من محامي الدفاع.

90- ولا يزال القضاة السابقون معرضين بشدة لخطر الانتقام من جانب حركة طالبان أو من جانب السجناء الذين أُفرج عنهم الآن والذين كان هؤلاء القضاة يترأسون المحكمة التي نظرت في قضاياهم. وقد فر بعض القضاة والمدعين العامين من البلاد، لكن الغالبية بقوا وما زالوا يواجهون التهديدات والعنف، بما في ذلك من جانب الأشخاص الذين كانوا قد أخضعوهم للمحاسبة. وأبلغت قاضية عملت في محكمة إقليمية عليا وهي مختبئة الآن المقرر الخاص بتهديدات بالقتل تلقتها من رجال كانت قد حكمت عليهم بالسجن وأطلقت حركة طالبان سراحهم. وبعض هؤلاء الرجال أعضاء في الحركة وأصبحوا الآن يشكلون جزءاً من الإدارة الإقليمية. وقد زارت الحركة منازل كانت القاضية تسكنها سابقاً واستجوبت جيرانها بشأن مكان تواجدها. وفي 16 تموز/يوليه، قتل مسلحون مجهولون المدعي العام السابق في خوست، وهو واحد من أصل ما لا يقل عن 20 مدعياً عاماً يُزعم أنهم قتلوا منذ آب/أغسطس 2021[29]. ولا توجد معلومات تفيد بإجراء أي تحقيق في هذه القضايا.

91- وأعلنت سلطات الأمر الواقع عن استعراض تجريه لامتثال القوانين واللوائح القائمة للشريعة الإسلامية، وهناك لجنة لذلك بقيادة وزارة عدل الأمر الواقع. على أن السلطات هذه لم تقدم معلومات تُذكر حول نتيجة الاستعراض، بما في ذلك المجالات التي تغطيها القوانين أو ما إذا تم العثور على أي تناقضات مع الشريعة الإسلامية.

92- وشددت سلطات الأمر الواقع مراراً على أن تحسين النظام والأمن يُعتبر أولوية لديها. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أنشئت لجنة لتطهير الصفوف تعالج شكاوى سوء المعاملة من جانب أعضاء حركة طالبان. وبحسب ما ورد، طردت اللجنة أكثر من 000 4 عضو[30]. وقامت السلطات بالعديد من الاعتقالات والاحتجازات وجعلت بذات الشرطة إلزامية لإضفاء الطابع المهني على إنفاذ القانون والحد من التعسف. وأشيرَ إلى أن اللجنة حاولت معالجة شكاوى ضحايا الانتهاكات وتفعيل المساءلة، على أنه لا تتوفر أية تفاصيل حول ما إذا كانت قد أحالت أي شخص إلى المحاكمة.

93- وأُعلن عن إنشاء هيئة لاستماع الشكاوى تابعة لوزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مكلفة بتلقي شكاوى المواطنين ومعالجتها. وفي حين أن التفاصيل لا تزال غير واضحة، فإن هذه الآلية لا يمكن أن تحل محل مؤسسة مستقلة مثل اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، لأن دورها، كما وصفته

(28) Madina Morwat, “Independent Bar Association Office taken over by Islamic Emirate”, Tolonews, 28 November 2021.

(29) اتصال شخصي مع النائب العام السابق.

(30) Ahmad Shah-Erfanyar, “4,350 undesired persons expelled from forces ranks: Mufti Hakimi”, Pashwok Afghan News, 21 February 2022.

سلطات الأمر الواقع للمقرر الخاص، هو، في جملة أمور، منع الجرائم الأخلاقية وإنفاذ القيود المفروضة في مجالات مثل الكحول والمخدرات وقواعد اللباس والموسيقى والكتب.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

94- قبل عام، قوبل انسحاب القوات الدولية وانهيار جمهورية أفغانستان الإسلامية وتولي حركة طالبان للسلطة بالخوف لدى كثير من الأفغان وغيرهم ممن يحتفظ بذكريات مؤلمة عن النظام السابق بين عامي 1996 و2001. على أنه بالنظر إلى تأكيدات الحركة بشأن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، في إطار الإسلام، كان هناك بعض الأمل في الحفاظ على مكاسب العقدين الماضيين، بما في ذلك مكاسب النساء والفتيات، على الأقل إلى حدٍ ما. على أن الوضع الآن تدهور لدرجة أن أزمة حقوق الإنسان باتت بحجم الأزمات الإنسانية والمالية في البلاد.

95- وفي حين أن مسؤولية الإخفاق في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقع على عاتق جميع الأطراف، وإن بدرجات مختلفة، فإن التدهور في الحقوق المدنية والسياسية والثقافية، مع استمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة على نطاق واسع الانتشار، يُعزى في المقام الأول إلى أفعال حركة طالبان وتخلفها عن الوفاء بالتزاماتها باعتبارها الجهة التي تولت السلطة. فالوضع خطير للغاية، وتُظهر البلاد بوادر قوية للانحدار إلى الاستبداد. وهناك فرصة لا تزال متاحة أمام حركة طالبان لإصلاح الأحوال، ويتطلب ذلك تغييراً جوهرياً في النهج. فيجب على الحركة أن تكون أكثر شمولاً، وأن تحترم حقوق المرأة، وأن تقبل التنوع والاختلاف في وجهات النظر، وأن تحمي السكان، وأن تنبذ العنف، وأن تعترف بانتهاكات حقوق الإنسان وخروقاتها وأن تعالجها، وأن تعيد بناء سيادة القانون، بما في ذلك المؤسسات الرقابية، وأن تقبل المساءلة وأن تطالب بها وأن توفرها. ويجب عليها أن تجمع بين أقوالها وأفعالها وسيظل الحكم عليها بناءً على تلك الأفعال.

96- وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يعترف بدوره وبمسؤوليته عن الحالة التي تتكشف في أفغانستان اليوم. وفي حين أنه تم إنجاز الكثير في السنوات العشرين الماضية لتقوية المؤسسات المصممة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ولضمان تمتع شعب أفغانستان بهذه الحقوق، فإن هناك حاجة إلى التفكير في أمور أخرى كان يمكن القيام بها لمنع أزمة حقوق الإنسان وفيما يجب فعله الآن لحل هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يعترف بأولوية الناجين والضحايا الأفغان وأن يستمع إليهم بشأن ما يعتبرونه ضرورياً لإعادة بناء أفغانستان. وبالمثل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً خاصاً لدعوات الأفغان من جميع مناحي الحياة لإحقاق المساءلة والعدالة، وللتحديات الملموسة والفعلية لما يسود البلاد من إفلات من العقاب، ولتصحيح أخطاء الماضي منعاً لتكرارها في المستقبل.

97- ويوصي المقرر الخاص سلطات الأمر الواقع بالقيام بما يلي:

(أ) استعادة النظام الدستوري واستعراض القواعد والتوجيهات الصادرة منذ الاستيلاء على السلطة، وجعلها تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتماس المساعدة التقنية من الأمم المتحدة والكيانات الأخرى ذات الصلة؛

(ب) استعادة الوضوح واليقين في القوانين السارية المفعول، واستقلال القضاء واختصاصاته، وحماية القضاة والمحامين، ولا سيما النساء بينهم، من الأعمال الانتقامية؛

(ج) تحمّل مسؤوليتها، باعتبارها الجهة التي تولت السلطة، عن حماية جميع الأفغان من التهديدات ضد الحياة والأمن مهما كانت الجهة الفاعلة التي تصدرها، والاضطلاع، بما يتماشى مع المعايير الدولية، بإجراء التحقيقات وباتخاذ التدابير للمساءلة وفقاً للمعايير الدولية عن أي من هذه الهجمات، بما في ذلك الهجمات على الطوائف العرقية والدينية، مثل الهزارة والشيعة والصوفية والسيخ، والتي يبدو أنها ذات طابع ممنهج وتحمل سمات الجرائم ضد الإنسانية؛

(د) التعجيل بالرجوع عن السياسات والتوجيهات التمييزية التي تقيد دون مبرر حقوق النساء والفتيات وحرياتهن الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل والحق في العمل والمشاركة في الحياة العامة؛

(هـ) العمل مباشرة مع النساء والاشتراك معهن في وضع وتنفيذ خطط عمل ملموسة مقترنة بجداول زمنية واضحة لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في التعليم والعمالة والحوكمة وجميع جوانب الحياة العامة الأخرى وفي التدابير القانونية أو السياساتية التي تؤثر على حياتها؛

(و) إعادة فتح جميع المدارس الثانوية للبنات على الفور ودون قيد أو شرط، وضمان تعليم متكافئ وعالي الجودة للفتيات والفتيان في جميع المراحل؛

(ز) العودة على الفور إلى إعادة تفعيل مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، تتماشى مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، تقوم بحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، وبتلقي الشكاوى من الجمهور، وبلفت نظر سلطات الأمر الواقع إلى ما يوجد من مشاكل. ويتعين أن تتمتع هذه الآلية بولاية واسعة وأن تتوفر لها الموارد الكافية؛

(ح) الإلغاء الفوري للقوانين والسياسات والممارسات التي تميز ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية، بما في ذلك الهزارة، وحظر ومنع التمييز والعنف ضدهم، وضمان تمثيلهم في جميع عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم؛

(ط) توفير بيئة مواتية لنشطاء المجتمع المدني ووسائط الإعلام لممارسة أنشطتهم دون عائق وخوف من الانتقام، والتحقيق في حالات التخويف والاعتداء ضد أعضاء المجتمع المدني والصحفيين، وتقديم الجناة إلى العدالة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حرية التعبير والوصول إلى المعلومات؛

(ي) حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي والامتثال التام للمادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح ولبروتوكوليها الاختياريين؛

(ك) تنفيذ العفو العام واتخاذ تدابير المنع والتحقيق في جميع حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة مما يرتكبه المسؤولون أو غيرهم ممن يتصرفون باسمهم، بما في ذلك ضد من يُتهم بالانتماء إلى الجماعات المسلحة، ولا سيما داعش وجبهة المقاومة الوطنية، من الأفراد، أو أسرهم، ومعاقبة الجناة بما يتماشى مع المعايير الدولية؛

(ل) حظر التعذيب صراحة، تماشياً مع المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وضمان التحقيق الفوري والشامل في جميع حالات التعذيب وسوء المعاملة، ومقاضاة الجناة بما يتماشى مع المعايير الدولية بعد محاكمات عادلة، وإلغاء جميع السجون الخاصة والإفراج الفوري عن المحتجزين فيها، وتحسين ظروف الاحتجاز،

وإنشاء آلية وقائية وطنية على النحو المنصوص عليه في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(م) تكثيف الجهود لتعبئة الموارد الكافية من خلال المصادر المحلية والمساعدة الدولية بطريقة عادلة وشفافة، بما في ذلك عن طريق اعتماد سياسة مالية ملموسة، وجمع الضرائب بشكل فعال ومكافحة الفساد، وضمان تخصيص مستوى كاف من الميزانية الوطنية للخدمات الأساسية الضرورية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية؛

(ن) ضمان توفير الخدمات الأساسية لجميع الأفغان، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والمهمشة، بما في ذلك النساء والفتيات والأشخاص المنتمون إلى طوائف الأقليات والأشخاص ذوو الإعاقة، وضمان وصول المساعدة الدولية إلى الفئات الأكثر تهميشاً وحرماناً في البلد، بما في ذلك عن طريق ضمان الوصول الآمن ودون عوائق لجميع عمال الإغاثة، بما في ذلك الإناث منهم؛

(س) مواصلة وتعزيز التعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وآليات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك هيئات المعاهدات وغيرها من الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

98- **ويوصي المقرر الخاص المجتمع الدولي والدول بالقيام بما يلي:**

(أ) مواصلة تقديم المساعدة وإتاحة التعاون لضمان توفير الموارد الكافية لإعمال حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الغذاء الكافي ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والصحة والتعليم دون تمييز، ووضع آليات لضمان التشاور المجدي مع جميع الفئات، بما في ذلك النساء، ومشاركتها، في تخطيط المعونة الإنسانية واتخاذ القرارات بشأنها وإيصالها ورصدها، والتأكد من توزيعها بشكل منصف، مع إعطاء الأولوية للفئات المحرومة، وضمان تعزيز أدوار النساء العاملات في مجال المعونة في الوصول إلى أشد الناس حاجة؛

(ب) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات والاعتداءات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال المقرر الخاص وغيره، مما يشمل أية آليات محتملة للتصدي للإفلات من العقاب، وتوفير الانتصاف للناجين والضحايا، وتقديم الجناة إلى العدالة؛

(ج) استكشاف وسائل إضافية، بما في ذلك من خلال الحوافز فضلاً عن الجزاءات، لإقناع سلطات الأمر الواقع بضمان احترام حقوق النساء والفتيات وحرياتهن وحمايتها وتعزيزها واتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم النساء والفتيات وحمايتهن، ولا سيما المدافعات عن حقوق المرأة؛

(د) ضمان توفير التعليم المتكافئ عالي الجودة، تمشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إعطاء الأولوية لتخصيص التمويل الكافي لتعليم المراهقات؛

(هـ) بذل كل الجهود اللازمة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتقوية قدرة منظمات المجتمع المدني على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك من خلال الدعم السياسي وبتوفير ترتيبات تمويل مرنة يسهل الوصول إليها لمن هم داخل أفغانستان وخارجها، ولا سيما المنظمات التي تقودها نساء؛

(و) دعم إجراء تحقيق دولي، يشارك فيه المقرر الخاص، في الاعتداءات على الطوائف العرقية والدينية، مثل الهزارة والشيعة والصوفية والسيخ، والتي يبدو أنها ذات طابع ممنهج وتحمل سمات الجرائم ضد الإنسانية؛

(ز) ضمان ودعم المرور الآمن للأفغان الأشد عرضة للخطر والذين يسعون لمغادرة البلد، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والقضاة والمدعين العامين وأعضاء مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، مع إعطاء الأولوية للنساء؛

(ح) وضع شروط واضحة خاصة بحقوق الإنسان لأي نشاط أو دعم يتقاطع مع حركة طالبان أو أي أفراد أو منظمات ممن يخضع للجزاءات، والاعتراف بأي تقدم تحرزه حركة طالبان في مجال حقوق الإنسان، في حال حصوله؛

(ط) اعتماد تدابير تمهد الطريق لإنعاش اقتصاد أفغانستان، بما في ذلك تنفيذ الإعفاء الإنساني من نظام الجزاءات الدولي بغية ضمان الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة الآثار السلبية. ويتعين إخضاع أي إفراج عن الاحتياطيات الأجنبية لضمانات تتكفل بتوفير الأموال للأعمال المصرفية المركزية والوظائف الإنسانية لإفادة جميع الشعب الأفغاني؛

(ي) تعزيز الدعم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ولا سيما دائرة حقوق الإنسان التابعة لها.

99- ويوصي المقرر الخاص كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان بالقيام بما يلي:

(أ) ضمان تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والآليات القضائية والسلطات ذات الصلة، بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق تعزيز شراكتها مع المجتمع المدني الأفغاني وإنشاء دارات كافية للتعقيبات والدعم؛

(ب) تزويد سلطات الأمر الواقع بالتعاون التقني اللازم للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ولتنفيذ هذه الالتزامات.